

المؤسسات البنينة في العالم الإسلامي

أ. د نادية محمود مصطفى

أستاذ العلاقات الدولية

جامعة القاهرة

٢٠٠٨-١-١٨

مركز الدراسات المعرفية

قاعة رواق المعرفة



تقديم

أ.د. رفعت العوضي

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.. بين أيدي القارئ الورقة الرابعة في مشروع "المؤسسية" بعنوان "المؤسسات البنينة في العالم الإسلامي" للأستاذة الدكتورة / نادية مصطفى وهي من هي فهي تمثل نصف الأمة وليس هذا من قبيل المبالغة فهي قدوة وعلم ويعجبني وصف "العالم العامل" وقد عهدنا كثير من الرجال العاملين إنما إن تكون أخت فاضلة من طبقة العلماء العاملين فهذا ما يسعد الأمة لكونها قدوة لغيرها إن شاء الله.. نحن نعلم أن هذا الكتاب كله مخصص للمؤسسة وهناك ثلاث مصطلحات معن: المؤسسية والتقدم والحرية. وهذه تنتشر على دائرة وليس خط مستقيم بحيث نعرف أين تبدأ هذه الدائرة وأين تنتهي، فأمة فيها مؤسسية

فيها حرية، وأمة تتمتع بالمؤسسية والحرية فهي متقدمة، والأمة التي تتعم بالتقدم هي تلك التي بها مؤسسية وحرية، فهذه هي المنظومة التي جعلتنا نهتم بموضوع المؤسسية ليكون اهتمام الموسم الثقافي، لنقدم للأمة شيئاً.

وانأ أقدم الأستاذة الدكتورة نادية أقول مما أعجب له كيف تسكن الفردية والاستبداد في أمة عندها أركان الإسلام الخمس، وانأ أريد أن تقرأوا هذه الأركان الخمسة من مدخل المؤسسية البيئية للأمة وأنتم تدركون كيف أن هذه الأركان الخمسة تبني الأمة على المؤسسية البيئية الكبرى.

وقد تكون الصلاة مؤسسية معنوية، لكن الزكاة ليست كذلك فهي مؤسسية بيئية للأمة وإذا لم تستوعب الأمة المؤسسية البيئية للزكاة، فتكون الأمة في خطر كبير.

فيما يتعلق بالصوم.. أنا أقول دائماً أن وحدة المصالح في صوم رمضان هو مؤسسية بيئية للأمة، أما الحج فاعتقد أن المؤسسية البيئية ظاهرة فيه ظهوراً واضحاً.

انظر إلى المؤسسية البيئية في قوله لا اله إلا الله محمد رسول الله التي يقولها المسلمون في كافة أرجاء الأرض، أنا دائماً أقول أن الصلاة التي تؤدي في تأطير مؤسسي أفضل من تلك التي لا تؤدي في تأطير مؤسسي بـ سبعة عشرين درجة فالجماعة في الصلاة تأطير مؤسسي، كذلك الصوم فالأمة كلها تصوم في وقت واحد أي وفق تأطير مؤسسي وكذلك الحج وأنا أعجب كيف لأمة مؤطرة مؤسسيا بالمعنى المعاصر للأمة تعشش فيها الفردية بهذه الصورة وأتمنى أن تعود إلى المؤسسية وأترك تبيان ذلك للأستاذة الدكتورة / نادية.. وشكراً.

المؤسسات البيئية في العالم الإسلامي أ. د نادية محمود مصطفى

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أشكر مركز الدراسات المعرفية على اختيار هذا الموضوع كمادة لكتاب يصدر عن المؤسسة وهو أمر طيب أن يكون هناك موضوع يحدث فيه تراكم عن المؤسسات بصفة عامة ومؤسسات الأمة بصفة خاصة. عنوان الورقة "المؤسسات البيئية في العالم الإسلامي" وقد اقترح دكتور/ سيف عنواناً فرعياً "من الفاعلية للتفعيل" وهذا ما أشار إليه كلام د. رفعت في البداية أنه إذا كان لدينا مؤسسات فهل لها فاعلية؟ وإذا لم يمن لها فاعليه فكيف يمكن تحقيق مزيد من التفعيل لصالح الأمة؟ في الواقع أن هذا الموضوع يمكن أن يقترب منه بطريقة تقليدية جداً وذلك باختيار أهم مؤسسة بيئية للعالم الإسلامي أو تجمع بين الدول الإسلامية وهي "منظمة المؤتمر الإسلامي"^(١) وأتحدث عنها، ولكني أحسست أنني لست راغبة في هذا الأمر على الإطلاق لسببين: الأول أنني لست أستاذة تنظيم دولي بل أستاذة علاقات دولية وأحسست أن موضوع المؤسسات البيئية للعالم الإسلامي أكبر وأوسع بكثير من مجرد منظمة المؤتمر الإسلامي، ولذا فأن مدخلي أكثر اتساعاً مما قد يبدو في ذهن البعض من عنوان الورقة.

ولذا سأبدأ خطوة بخطوة في بعض الأفكار معكم تتلخص في محاولة لأن نعرف: أولاً: أهمية المدخل المؤسسي لدراسة العالم الإسلامي وأوضاعه في النظام الدولي. ثانياً: ننقل معكم مجموعه ما اسميه ملاحظات منهجية تنظم التفكير في هذا الموضوع وتحدد القضايا والإشكاليات التي تثور على صعيده.

ثالثاً: ثم ننقل إلى رسم خريطة المؤسسات البيئية في العالم الإسلامي على اعتبار أنني لا أنظر لمنظمة المؤتمر الإسلامي كالمُنظمة الوحيدة المعبرة عن هذه المؤسسات، ثم أبحث في الإشكاليات والعقبات والتحديات التي تواجه أنماط المؤسسات البيئية، وأصل في النهاية إلى بعض التصورات عن ملامح للتفعيل على ضوء المشاكل والعقبات أخذة في الاعتبار أمر هام

(١) ظهرت فكرة تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي لأول مرة عام ١٩٦٥ تحت اسم الحلف الإسلامي هو حلف دعى إليه الملك فيصل بن عبد العزيز، عام ١٩٦٥، ولم يوافق على الانضمام إليه سوى إيران الشاه والأردن، فقد رؤي على أنه محاولة لتوسيع حلف بغداد الموالي للغرب، ضد المد الثوري في العالم العربي، في خضم الحرب الباردة ضد المعسكر الشيوعي. بالرغم من عدم قيام الحلف، إلا أن نكسة ١٩٦٧ ثم حريق المسجد الأقصى، عام ١٩٦٩، أديا إلى قيام نسخة من ذلك الحلف تحت اسم منظمة العالم الإسلامي عام ١٩٧٠. <http://www.marefa.org>

كيف يمكن أن تنتقل من الفكر إلى الحركة والممارسة للتفعيل؟ هذه باختصار عناصر الموضوع الذي سأتكلم فيه، وأبدأ على النحو التالي:

مداخل متعددة لدراسة الأمة الإسلامية:

كما قلت هناك مداخل متعددة لدراسة العالم الإسلامي أو الأمة – وهناك فارق بين العالم الإسلامي والأمة – منها المدخل المؤسسي. وأتساءل لماذا هناك أهمية للمدخل المؤسسي؟ ولماذا يتزايد المدخل المؤسسي كمدخل لدراسة أوضاع العالم الإسلامي في حد ذاتها، وكجزء من أوضاع العالم؟

أنا أعتبر أن هذا ناتج عن التعقد المتزايد في الأوضاع العالمية التي تمس العالم الإسلامي في حد ذاته أو التي تتصل بالعالم كله والعالم الإسلامي جزء منه، تتصل أيضاً بالمنافسة التي أضحت بلا حدود على صعيد العالم في ظل العولمة، كل هذه الأمور التي تمثل خصائص متصاعدة للعالم الذي نعيش فيه نحن كأمة وكعالم إسلامي تجعل الاستجابة للتحديات التي تواجهها أي مجموعة -ليس العالم الإسلامي- فحسب، بل الأمة الأوربية الأمريكية... أيضاً كانت تسميتها أو معايير تصنيفها تحتاج لتستجيب للتحديات التي تواجهها وهي توجد في العالم وتتأثر وتؤثر فيه، ليس فقط لدقة تشخيص مشاكلها واحتياجاتها، أو إلى دقة المقترحات حول ما يجب أن يفعل، ولكن المطلوب وبصفة أساسية - وهذا ما يميز الغير عنا - دقة وفاعلية الإدارة وهنا يأتي معنى المؤسسة بالمفهوم العملياتي ليتحقق الاستمرار والتراكم وليتحقق الانجاز والفاعلية وليحدث تحول نوعي في الوضع، فهذا هو دور المؤسسات المتزايد الأهمية ويزداد الأمر أهمية أكثر بالنسبة لمجموعات الدول الأقل حظاً في التقدم على صعيد العالم مقارنة بغيرها.

ولو فكرنا جيداً في أسباب التراجع أو الفشل أو عدم الانجاز بالنسبة للعالم الإسلامي في المراحل السابقة التي شهدت الحديث منذ أكثر من قرنين عن النهضة أو الإصلاح أو التجديد أو اليقظة - أياً كان المسمى - فاعتقد وليس هذا اعتقاد شخصي وإنما اعتقاد ناتج عن آراء مفكرين وعلماء متميزين في البحث في أسباب عدم النهوض للأمة الإسلامية بعد أن بدت عملية إصلاحها وتجديدها، يرجع إلى العامل المؤسسي، وبالتالي كما سبق القول أنني لا أقترّب من الموضوع اقتراب جزئي يختص بمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولكنني أقترّب اقتراباً واسعاً يقوم على العناصر أو الملاحظات المنهجية التالية:

١. نمط المؤسسات التي نتحدث عنها مؤسسات الأمة أم مؤسسات في الأمة أم مؤسسات للأمة فهناك فروق بين كل منها على النحو التالي - مؤسسات الأمة هي المؤسسات الأصلية في الأمة أي مؤسسات خاصة بالأمة بأصولها، بتراثها، بتقاليدها وتاريخها

كمؤسسات الحسبة والوقف، مؤسسات في الأمة هي المؤسسات القائمة الآن في الأمة والتي جزء منها هي تلك الأصلية وجزء آخر منقول أو مأخوذ عن تجارب أخرى، أو مؤسسات للأمة، مؤسسات يراد أن تكون لدى الأمة في وضعها الراهن، فهناك اختلاف في الثلاث تعريفات، هل نحن نتحدث عن استعادة ما كان كما هو؟ طبعاً هذا لا يصلح شكلاً ولا من حيث المبادئ.

٢. هل نحن نتكلم عن مؤسسات الأمة أم عن مؤسسات العالم الإسلامي؟ فهناك فارق كبير بينهما فالعالم الإسلامي هو هذه الحقيقة الجغرافية الإستراتيجية التي تتكون من عدة دول تسمى دول إسلامية نسبة إلى عدد السكان، إلى طبيعة الدستور ونسبة الحكام ولكن ليس دائماً إلى طبيعة النظام السياسي.. حتى إن الدولة الإسلامية أمر مختلف عليه فضلاً عن المسلمين الموجودين في أماكن أخرى من العالم وليس في نطاق الدول ذات الأغلبية المسلمة سواء كان في الشرق أم الغرب.

هذا هو العالم الإسلامي حقيقة جغرافية قانونية تعكس الوضع الحالي أكثر مما يعكسه مفهوم الأمة الذي هو بالأساس مفهوم عقدي حضاري اجتماعي إنساني يتشكل بأشكال متعددة وله مستويات متعددة في مرحلة ما كان يجمعها دولة واحدة ثم خلافة واحدة ثم أضحت عدة خلاقات وهكذا، هذا التطور ولكن يظل للأمة مفهوم ودلالة تختلف عن العالم الإسلامي وبالتالي فإذا كنا نتحدث عن مؤسسات العالم الإسلامي ولدينا خلفية ذهنية عن الأمة فهذا دائماً يجعلنا نقارن بين واقع وبين نسق قياسي أو معياري نحاول أن نسترشد به دائماً.

٣. مجال هذه المؤسسات، لدينا ثلاثة أنماط من العلاقات التي يدخلها العالم الإسلامي أو تفاعلات الأمة.

أ- العلاقات البينية أي بين مكونات الأمة سواء كانت دول أو غير دول.

ب- العلاقات مع الخارج أي ما هو خارج نطاق الأمة دول وغير دول.

ج- العلاقات الداخلية على مستوى الدولة الواحدة.

فهذه إذاً ثلاث مستويات تعكس عدة قضايا أساسية في فكر الأمة وأصولها وشريعته وخبرتها هي قضايا وحدة الأمة، قضية الجهاد كقيمة عليا سواء مع النفس أو كان الجهاد تجاه الآخر ليس بمعنى القتال فقط ولكن الجهاد بالمعنى الواسع كمفهوم، والقضية الثالثة وهي الإصلاح والتجديد في الداخل.

أنا أتصور أن هذه مجالات ثلاثة ليس بينها انفصال على الإطلاق والاختزال لأحدها على حساب الآخر هو اقتطاع من الرؤية الإسلامية لحقيقية هذه العلاقات المتفاعلة بينهم.

هذه مجالات ثلاثة للأمة في تفاعلاتها فيما سبق وفي الأصل كان هناك مؤسسة جامعة واحدة تقوم بهذه الأمور الثلاثة معاً حين كانت الأمة، والأمة في الخبرة الإسلامية منشأة قبل الدولة وليس العكس كما في خبرة الدول القومية في أوروبا.

كان هناك مؤسسة جامعة واحدة تقوم بهذه المجالات الثلاثة مع ما نسميها دولة الخلافة حين كان المسلمون ينضون جميعاً تحت خلافة واحدة في مرحلة معينه خلافة مركزية ثم أضحت خلافة لا مركزية مع ظهور السلطنات والأسر المتغلبة في إرجاء العالم الإسلامي ثم بدأت التجزئة والتعدد على النحو القائم الآن.

٤. هذا التطور من وجود مؤسسة جامعة لكل الأمة إلى وجود حالة من التعدد والتجزئة تقتضى الحديث الآن عن المؤسسات البينية في العالم الإسلامي لم يتم في يوم وليلة لكن عبر تطور مسار الخبرة التاريخية وكان لهذا المسار ولهذه الخبرة التاريخية عدة دلالات، البداية كانت مع الأصل وهو المؤسسة الجامعة للأمة إلى الوضع الحالي الذي تم فيه نوع من الاستبدال بأنماط وافدة (كتشكيلات الدولة القومية الحديثة)^(٢) أي أنه حدث انتقال من الكلية إلى منظومات التجزئة، حدثت مواجهة الآن بين التغلب الرسمي الحداثي وبين وجود معارضة إسلامية، حدث تحول في حالة الاستقلال والوحدة والانجاز الحضاري إلى حالة التجزئة والتراجع الحضاري والاختراق من الخارج، حدث تطور من الفاعلية إلى الهامشية والشكلية، حدث تطور من القيمة بمعنى أن تكون القيمة مرشداً ومؤثراً في الواقع وتشكيلاته إلى المادية المفرطة، حدث الانتقال من المفهوم الحضاري الشامل الذي يجمع بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في بوتقة واحدة وتناغم إلى التمييز بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وما هو ثقافي وما هو ديني، كل هذا المسار يشكل الإطار المحيط بالأمة ولا بد أن ينعكس على مؤسساتها. ولهذا وصلت إلى ما أردت أن أصل إليه وهو أمران:

(١) الدولة القومية هي دولة وأمة في آن واحد. وتتميز بمميزات الدولة، بمعنى مساحة ترابية محدودة، وسيادة، وهوية وطنية التي تمثل شعور الانتماء والثقافة المشتركة. توجد حالتين لتكوين دولة قومية:

- إن الدولة تشكل أمة يتم إدماج الشعور القومي فيها فيما بعد. مثال: [فرنسا](#)
- أن مجموعة أفراد يعترفون بانتمائهم إلى نفس أمة ويعبرون عن رغبتهم في العيش ضمن دولة موحدة. مثال: [الولايات المتحدة الأمريكية](#). لكن توجد أمم ليست لها دولة مثال الأمة [الكردية](#). كما أن هناك دولاً لا تحمل خاصيات الأمة أو الدولة القومية، كما هو الحال بالنسبة لـ [ليبيا](#) حيث إن [للفلمنكيين وللولونيين](#) ثقافة ولغة مختلفتان كلياً، نقاط مشتركة قليلة؛ وكذلك بالنسبة لبعض دول [إفريقيا](#) حيث لا توافق الحدود توزيع التجمعات العرقية. ويكبيديا الموسوعة الحرة.

(١) انه لا يمكن التحدث عن المؤسسات البيئية للعالم الإسلامي بدون أن أقول هذا الكلام لأن المؤسسات البيئية في العالم الإسلامي من وجهة نظري ليست هي المؤسسات بين الدول فقط لأن العالم الإسلامي هو تشكيل حالي لأمة، والأمة ليست الدول فقط وبهذا أخرج من النطاق الضيق لمعنى المؤسسات البيئية للعالم الثالث الذي يقصرها على العلاقات بين الدول فالمؤسسات البيئية في العالم الثالث أكثر رحابة من وجهة نظري فهي تضم أنماط وتشكيلات غير رسمية أيضاً على مستويات مختلفة ربما تبدأ من الأفراد ولعل الذي بدأ به د. رفعت العوضي خير دليل على هذا أن هذه بينية ليست بين دول، المؤسسات التي تحدث عنها د. رفعت في نطاق الصوم والصلاة والحج بل وأيضاً في قيمة التوحيد هذه ليست بين مؤسسات دول، فهذا يعني أن فكرة المؤسسة لدينا لا يجب ألا تقتصر على الإطلاق فقط بالدول بالمعنى الرسمي ولكن هي أوسع من هذا. هذا هو الأمر الأول الذي أردت الوصول إليه من كل الملاحظات المنهجية.

(٢) ما هي أنماط هذه المؤسسات؟ رسمية وغير رسمية، لكن الأهم من ذلك هو ما مناه عملها؟ ما الذي يجب أن تقوم به الآن في ظل الوضع الحالي للعالم الإسلامي؟ بعبارة أخرى ما هي أنماط التحديات التي تواجه الأمة في المجالات الثلاثة التي استعرضناها (العلاقات البيئية، والعلاقات مع الخارج، والعلاقات مع النفس). فهنا يجب أن استدعي بكل وضوح إشكاليه العلاقة بين البيئي والداخلي والخارجي بعد أن تحولت الأمة إلى العالم الإسلامي كجزء من عالم أكبر محيط بنا وهي ليست في مكان الصدارة أو التميز من معايير كثيرة مادية وغير ذلك.

وبالتالي يصبح هذين الأمرين هما ما أريد أن أركز عليه وسأنتقل لشرحهما حالاً لخريطة المؤسسات بعد أن أشرح أنماط التحديات التي يجب على هذه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية أن تتعامل معها. لكن قبل هذا وذاك يجب أن نتذكر العنوان الفرعي الذي قلناه (من الفاعلية إلى التفعيل) إذا نحن أيضاً لا نرسم فق خريطة المؤسسات ولا نحدد أنماط التحديات التي يجب على هذه الأنماط أن تتعامل معها ولكن - وهذا هو منطلق أساسي في كلامي اليوم وغاية أساسية من غاياتي - على ضوء العنوان الفرعي هو أنني أبحث في كيفية التفعيل؟ لا أريد أن اقتصر على التفكير في ما أصاب المؤسسات أو فيما يجب أن تقوم به المؤسسات ولكن ما يجب فعله من كل فرد لتتحقق فاعليه وتفعيل هذه المؤسسة طالما إننا قلنا أنها ليست مؤسسات الرسميين فقط وليست مؤسسات الدول فقط ولكنها مؤسساتنا جميعاً.

هذا هو المفهوم الذي يدور في ذهني والذي يشغلنا جميعاً منذ فتره، ولا نلتقي بأحد خاصة إذا كان طبيباً أو مهندساً أو في الجوانب المهنية والعملية إلا وطالبونا بحلول، كذلك

يطالبنا د. عبد الحميد أبو سليمان - رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي مطالباً إيانا بتحديد الأسباب وليس العوارض وأن نهتم من الفكر إلى العمل، من الرسمي للمواطن.... وكنا بصدد مخطط الحولية الجديدة (حولية أمتي في العالم)^(٢) في مركز الحضارة وهو مشغول بهذا الهم وهو ملامح مشروع حضاري إسلامي... وهذا ينقلني إلى النقطة الأولى كما قلت وهي مزدوجة وهي خريطة المؤسسات وخريطة التحديات التي على هذه المؤسسات أن تستجيب لها، وسأبدأ أولاً بخريطة التحديات الخارجية والبيئية أمام العالم الإسلامي عبر القرن العشرين (الخارجية والداخلية)

التحديات البيئية والخارجية أمام العالم الإسلامي

أبدأ بالتحديات وليس بخريطة المؤسسات لأن هذه التحديات تمثل الإطار العام الذي تعمل في ظله هذه المؤسسات، وهو الإطار الذي يفرز محددات فاعلية أو عدم فاعلية المؤسسات ومن ثم يكمن في فهمها كيفية تفعيل هذه المؤسسات إذا أردنا أن تكون أداة من أدوات إدارة هذه التحديات والتغلب على كثير من المشاكل لأنها تعكس الناحية الجمعية، سبب آخر للبدء بالتحديات: هناك تساؤل شائع هل الفشل المؤسسي في العالم الإسلامي فشل في إدارة المؤسسات واستمرارها وبقائها تراكم حتى بعد غياب رموز لها، هل هذه مسألة ثقافية أم مسألة هيكلية؟ هل المسلمون بطبعهم لا يعرفون الناحية العملية الإجرائية لأنهم وفق النموذج المعرفي الإسلامي ليسوا وضعيين أو ماديين أو إجرائيين أو نفعيين أم أن هناك محددات محيطية بالبيئتين الداخلية والخارجية؟ الدول الموجودة على ساحة العالم الإسلامي الآن يمكن أن تساهم في هذا التفسير هذه مشكلة ليست سهلة الحل لكنها في ثنانيا التفكير، وهذا إما جعلني اهتم بالتحدث عن أنماط التحديات الداخلية والخارجية في العالم الإسلامي ونبحث في كيفية تأثيرها وتأثرها بدرجة المؤسسة في إدارة أمور هذا العالم الإسلامي البيئية ومع العالم الخارجي وفي الداخل دون فصل بينهما، ولقد عملنا بهذا في أكثر من إنتاج في مركز الحضارة للدراسات السياسية وذلك في موسوعة (الأمة في قرن) والمكونة من ستة أجزاء في الجزء السادس منها دراستين عن التحديات الداخلية والخارجية لي والدكتور سيف الدين عبد الفتاح، فأحد المقولات الأساسية في هذه الدراسات عن التحديات أن دراسة مراحل تطور التاريخ الإسلامي خلال القرنين الماضيين قد بينت كيف أعيد تشكيل أوضاع دول العالم

(٢) حولية أمتي في العالم وأمتي في قرن وهي نشرة يحاول مركز الحضارة للدراسات السياسية الذي تأسس في ديسمبر ١٩٩٧ من خلالها متابعة رصد أحوال الأمة الداخلية والخارجية والإقليمية على مستوى الرموز والأحداث والمؤسسات وتشخيصها في محاولة لاستشراف المستقبل.

الإسلامي وتوازنات مناطقه في ظل التحولات الدولية الكبرى لهذه المرحلة وبالتالي المرحلة التحولية الراهنة التي نحن فيها في نهاية القرن العشرين وحتى الآن شهدت مفترق طرق جديدة للدول الإسلامية حيث يتعمق من خلالها مجموعة أنماط متطورة من الأدوات التدخلية من الخارج، هذه هي صفة المرحلة الراهنة تزايد الاختراق الخارجي بأدوات عديدة تؤثر على السياسات الخارجية وعلى العلاقات البينية وعلى علاقات العالم الإسلامي مع غيره على نحو يسعى إلى إعادة تشكيل هذا العالم مرة أخرى كما حدث في عدة مراحل سابقة على نحو يفرض درجات جديدة من التحديات الموجودة دائماً في قضايا الوحدة والاستقلال، والإصلاح، وبالتالي هناك أربعة أنماط كبرى من التحديات:

١. التحديات على صعيد البعد العقدي، الثقافي، الحضاري وما تفرضه على منظومة القيم.

٢. في مجال الأمن العسكري - سياسات النظام الدولي لمنع حيازة الدول الإسلامية الأسلحة الحديثة وفرض كثير من القيود عليها.

٣. التدخلات الخارجية لإعادة بناء النموذج الداخلي في الدول الإسلامية، وهذا يثير معضلة العولمة والخصوصية والسيادة القومية والشرعية الدولية، كالتحول الديمقراطي وحقوق الإنسان وحرية التعبير وتوجهات المجتمع المدني وتجديد الخطاب الديني والتعليم الديني، وبالمناسبة جميعها مجالات تحتاج لإصلاح وتجديد لأن حالها ليس بأحسن حال لدين ولكن السؤال كيف يتم هذا التجديد وهذا الإصلاح؟

٤. كيف تدار مشاكل وأزمات الأمة من الخارج (قضية فلسطين، أفغانستان، دارفور) بعبارة أخرى تفكيك العلاقات الإسلامية بعيداً عن أطر الحركة الجماعية لحل وتسوية المنازعات الإقليمية والداخلية لدينا.

أربعة أنماط من التحديات تبين جميعها تشابك وتعقد البيني والداخلي والخارجي وتكالب أدوات عدة سياسية واقتصادية وثقافية وعسكرية يستخدمها الخارج في اختراق الداخل ومن ثم يصبح الحديث عن من القادر على إدارة هذه التحديات؟ هل الدول الإسلامية فرادى كل منها تستطيع إدارة هذه التحديات التي تكتسب طابع كلية ومعقدة ومتغيرة جداً؟ أم هناك حاجة ما عفوا نسيب النمط الخامس الخاص بالناحية الاقتصادية، ماذا لدينا على الساحة من مؤسسات؟ إذا كان هذا هو الإطار المعقد، وما هي أنماط المؤسسات التي في حاجة أن نفعها؟ كما قلت لدينا مؤسسات رسمية وغير رسمية لكن الأهم من ذلك هو التفكير في النطاق المكاني

لهذه المؤسسات، هل هي مؤسسات بينية على مستوى الأمة؟ أم مؤسسات في دول ولها امتداداً في الخارج؟ وهكذا.

وقد قمت بمحاولة رسم خريطة ويمكن لحضراتكم أن تتصورها معي وذلك بأن وضعت معيار الرسمي والغير رسمي أولاً، ثم وضعت معيار آخر هو العام والنوعي. فالرسمي مثلاً هو العام والجماعي أي الذي يجمع بين الدول الإسلامية الأكثر شهرة لدينا وهي "منظمة المؤتمر الإسلامي" وأنا اعتبرها منظمة غير إقليمية لأنها عبر أكثر من إقليم، لدينا أيضاً "الجامعة العربية" وهي قائمة على أساس قومي، "مجلس التعاون الخليجي" وهو قائم على أساس إقليمي، فهذه مؤسسات بينية، جماعية، رسمية، عامة تجمع بين الدول الإسلامية استناداً إلى معايير مختلفة لكن من يعبر فعلاً عنها - "منظمة المؤتمر الإسلامي".

أيضاً هناك رسمي جماعي لكنه نوعي يركز على مجال معين كالمجال الثقافي مثلاً، الاقتصادي، العسكري، تسوية المنازعات... الخ فعندنا نماذج كالأتي: الثقافي (الأييسيسكو، الإلييسكو، مركز الخليج للتربية والتعليم)، الاقتصادي (البنك الإسلامي للتنمية، منظمة العمل العربية، المنظمة العربية الإدارية، الأوابك).

في مجال تسوية المنازعات هناك مشروعات لمحاكم عدل عربية أو إسلامية، على الصعيد السياسي هناك البرلمان العربي وهو مؤسس على صعيد الجامعة العربية وتأمل إن يكون على غرار البرلمان الأوروبي. على الصعيد الاجتماعي هناك "منظمة المرأة العربية" وقد كان هناك محاولة لتأسيس وتفعيل مفوضية حقوق الإنسان ومفوضية المجتمع المدني ومفوضية حوار الحضارات على صعيد الجامعة العربية، أيضاً الـ OIC في تقديراته الأخيرة تحاول إن تمتد إلى هذه المجالات.

المجالين اللذين سنجد إن فيهما قصور كبير جداً ولا يظهران تحت الأضواء هما مجال البحث العلمي، مجال الأمن العسكري، عنصرين شديدي الخطورة والأهمية في الأمن القومي، هناك ما يسمى بالمركز الإقليمي للبحوث النووية، الهيئة العربية النووية (مقرها تونس) لكن ما هو الزخم والثقل الذي تقدمه؟ لدينا اتفاقية الدفاع العربي المشترك في نطاق الجامعة العربية ليس لها نظير على صعيد منظمة المؤتمر الإسلامي. إذا انتقلنا للنمط الثاني من المؤسسات الرسمية أيضاً النوعية ولكن ليس الجماعية ولكنها وطنية ذات امتدادات خارجية تعمل على العلاقات مع البينية والعلاقات مع الخارج لا مع الداخل، هناك جمعية الدعوة الإسلامية العالمية في ليبيا، رابطة العالم الإسلامي في السعودية، مؤسسة وجامعة آل البيت في الأردن، الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا وباكستان، الأزهر كمؤسسة وجامعة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في مصر، مؤسسة الفكر العربي (ومقرها بيروت أنشأها

الأمير خالد الفيصل) ومؤخراً مبادرة الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي للتعليم ولدينا مبادرة لزوجة حاكم قطر الشيخة موزة للمجتمع المدني والتعليم.

المؤسسات غير الرسمية (المدنية الأهلية)

إذا جئنا للتقسيم الثاني وهو المؤسسات غير الرسمية (أسميناها المدنية أو الأهلية) التي قد تكون عبر إقليمية أو عبر قومية أو قد تكون وطنية ذات امتدادات خارجية سنجد الكثير فليس ما ذكره أو ذكرته هو تغطية كاملة بل نماذج تغطي مجالات التعليم، التربية، الدعوة، حقوق الإنسان، المرأة، لدينا رابطة الجامعات العربية ورابطة الجامعات الإسلامية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الشبكة العربية للجمعيات الأهلية، اتحاد الكتاب العرب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، المجلس الإسلامي الأعلى للدعوة والإغاثة، اتحاد المحامين العرب، هيئة الإغاثة الإسلامية في لندن بفروعها، الجمعية الشرعية (لها أنشطة ذات امتد خارجية)، جماعات التبليغ والدعوة (في الهند وباكستان) الحركات الصوفية، جمعيات رجال وسيدات الأعمال العرب، تنظيم القاعدة، مجلس الإفتاء الأوربي، التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، جمعيات مقاومة التطبيع والصهيونية والامبريالية والتمييز، جمعيات مقاومة العولمة، **Islam on line**، اتحادات المنظمات الإسلامية في أوروبا، مؤسسة الحج، الدعاة الجدد، القنوات الفضائية الإسلامية، المؤسسة الدولية لحوار الحضارات والثقافات في طهران، مؤسسة أوند في تركيا (مؤسسة مدنية نشطة جداً) تعمل في المنطقة التركمانية والدول العربية والإفريقية.

لماذا مع كثرة المؤسسات لا يحدث إنجاز؟

كل هذا غير رسمي وما قلته ربما يكون بسيط في بحر كبير، كل هذا يبين إننا لا نفتقر إلى مؤسسات لكن السؤال هو أي نمط من المؤسسات وكيف تعمل هذه المؤسسات؟ ولماذا لا تحقق قفزات نوعية؟ ليس من العدل أن نقول أنها لا تفعل شيء الجميع يعمل ونحن كذلك نعمل ونكد ولكل دوافعه المختلفة وهناك انجازات ولكن لماذا لا يحدث التغيير النوعي المرغوب من وجهة المشروع الحضاري الإسلامي؟ حين تسمع آخرين من مشروعات مختلفة يتحدثون بأرقام وانجازات تعتقد أنهم يتحدثون عن مكان آخر لا نعيش فيه (كما يحدث أن نستمع عن يتحدث عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في مصر) ونتساءل أين هذه الأرقام وما دلالاتها. أنا أتكلم فيما يتصل بكيفية مواجهة هذه الأمور، أين مكن التفسير؟ هذا ما نريد أن نصل إليه فالنوايا موجودة كذلك المؤسسات أين الخطأ في تفعيل العلاقات البينية بين الدول الإسلامية؟ ليكون هناك اقتصاد إسلامي قوي وتجارة بينية أكبر وأقوى بين الدول الإسلامية

ليكون هناك تعاون في برامج التعليم، في مجال السياسات الخارجية، وهكذا على ضوء ما بدأت به.

طبعاً أنا لا أستطيع إن أتحدث بالتفصيل عن نماذج تمت من دراسات ممتازة قامت بهذا المسح لتقييم ممارسات وفعاليات العديد من المؤسسات البينية في العالم الإسلامي وعلى رأسها "منظمة المؤتمر الإسلامي" يكفي أن أحيل إلى أعداد "حولية أمّتي في العالم" المختلفة حيث لا يخلو عدد منها من تقييم لهذه الأمور (التعاون الاقتصادي، الثقافي، السياسي بين الدول الإسلامية، درجة فاعلية الجمعيات الأهلية في العالم الإسلامي) بالتالي أريد أن أحيل من يريد تفصيلات في هذا الأمر، يكفيني أن أشير إلى دراسة قام بها أحد شباب الباحثين في هذا العدد من الحولية... هناك دراسة تسمى الخريطة الإدراكية للنخب المسلمة لقضايا الأمة، أي كيف تدرك نخب مسلمة قضايا الأمة، هناك تحليل لكتابات د. علي المزروعى، د. جمال حمدان، المستشار طارق البشري، د. حامد ربيع، مهاتير محمد، د. خاتمي، علي عزت بيجوفيتش، مراد هوفمان، نجم الدين أربكان. كيف يروا حال الأمة وكيف يروا خريطة قضاياها وكيف يفسروا أسباب تعثراتها المتتالية وخصوصاً الراهنة، أستطيع أن أقول وقد قرأت أنهم يجمعوا جميعاً على عدة أمور: أولاً: البعد المؤسسي ليس عدم وجوده ولكن ضعف البعد المؤسسي (ضعف الانجاز). ثانياً: كيف أن هذه الأمة التي بينها قاسم مشترك روحي وإيماني وتاريخي وقيمي وعقدي لا تستطيع أن تحول هذا إلى طاقة خدمة للمصالح في حين أن الاتحاد الأوربي استطاع أن يحقق هذه المنظومة من المصالح وأحد مؤسسي خبرة الجماعة الأوربية، يقول يا ليتنا كنا بدأنا خبرة الجماعة الأوربية بالبعد الثقافي لأنهم بدأوا بالبعد الاقتصادي وحققوا فيه انجازاً كبيراً وحاولوا وما يزالون التحسين في الدفاع العسكري والسياسة الخارجية ويجتهدون الآن في تحديد الهوية الأوربية يحاولون التجميع بين الثقافات الأوربية فيجدون أنه أمراً صعباً ويعرفون أن هذا محك أساسي لتكتمل الوحدة الأوربية، ونحن لدينا العكس.

أيضاً هناك دراسات أخرى تحلل التعاون الاقتصادي ولماذا أنها ليست ناجحة بالقدر الكافي وإن كان البنك الإسلامي للتنمية يقوم بمجهود كبير وخصوصاً في زيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية ليرجعوا هذا إلى العديد من العوامل منها أن كل دولة إسلامية تتجه إلى العلاقة الاقتصادية مع القوى الكبرى أكثر، هياكل اقتصاد الدول الإسلامية متشابهة فلا يصلح أن نتعامل مع بعضها البعض إلا إذا كان هناك تنوع.

أركز على ما أشرت إليه في البداية هل المؤسسات الفاعلة هي مدخل لتفعيل الأمة أم هي مُخرج من مخرجات حال الأمة أي هل المؤسسة هي وليدة بيئتها أم أنها من المفروض إن تساهم في تغيير هذه البيئة؟ أنا أرى أن المؤسسات نتاج بيئتها ومن ثم عدم فاعلية المؤسسة في إحداث الاختراق النوعي هو نتاج عدة عوامل حضارية متضافرة داخلية وخارجية على حد

سواء، أيضاً ما يشغل ذهني هل هي مشكلة ثقافية هل هي ثقافة البشر وهذا ما تساءل عن الدكتور رفعت العوضي، كيف لأمة لها هذه المكونة الأساسية وتتغلب عليها الفردية؟ لأن المؤسسة هي عمل جماعي، ألا ليس لدينا فنون العمل الجماعي؟ في الحقيقة أنا أفسر ذلك صفاتنا كمسلمين موجودة لكن هذه الصفة أصبحت صفة تتجلى في المجال الخاص الضيق كل إنسان يريد أن يحسن أسلامه في مجاله الخاص الضيق ليكون أكثر قرباً من الله. فنحن مسلمون هذه صفة تجلياتها في هذا المجال الضيق تتزايد (أداء الحج والعمرة والتصدق) لكن هناك شيء آخر وهو هويتنا وهو الإحساس أن هذا الإسلام يجب أن يخرج من هذا المجال الخاص الضيق إلى المجال الأوسع، بأن أوسع فاعليتي كمسلم، الأهم كما يقول د. حامد ربيع أن يكون للأمة وعي بأن لها وظيفة حضارية على مستوى العالم، فهنا ننقل من الخاص إلى الأوسع إلى العام أن يكون لهذه الأمة وعي وإدراك بوظيفة حضارية يجب أن تؤديها، لذلك أقول أن حالنا يغلب عليه الصفة بأننا مسلمون، يغلب على الهوية وعلى الوعي بالوظيفة الحضارية وهذا ما يقصده مراد هوفمان حين يقول: يجب أن ننقل من كوننا مسلمين بالميلاد إلى مسلمين بالإيمان، ولكن ليست المحددات البيئية لكن هناك عامل خاص بالوعي وبالثقافة وبالتالي نحن كيف نواجه تحديات أساسية كتيارات العلمنة المتدفقة أمام التيارات الإسلامية كيف ندير هذه العلاقة؟ وقد يتساءل البعض ما علاقة هذا بالمؤسسات؟ فأقول أن هذا في صميم عمل المؤسسات لأنه حتى المؤسسات الجماعية الإسلامية تضم دول إسلامية لكن أن تتحرك من منطلق رؤية حضارية إسلامية حقيقية فهذا يعتريه تجاذبات مدارس وتوجهات عديدة على المستويات الرسمية وغير الرسمية والوطنية. الآن الحوار والجدل في تركيا حول تحركها من العلمانية الصلفة الراديكالية الاستئصالية إلى العلمانية الإنسانية الرحبة التي سمحت وتسمح للإسلام أن يستعيد دوره في المجتمع، وعلى مستوى الفرد نحن وقد بدأت تجربة علمانية شديدة الوطأة منذ عام خمس وثمانون عام ونحن الآن في مصر تيارات الدعوة إلى إن العلمانية هي الحل لكل المشاكل التي نعاني منها ومن بينها مشكلة الفتنة الطائفية، مشكلة الديمقراطية أمر لا يريد أن يحقق تمايزاً بين الدين والسياسة فقط ولكن أمر يريد أن يستبعد الدين والدين المقصود هنا هو الإسلام من المجتمع ومن تجلياته.

التحدي الثاني وهو يسبب مشاكل في عمل المؤسسات هو كيف نعترف بواقع وجود تعدد دول قومية وهي تنتمي لأمة واحدة، كيف تستطيع أن تتخطى مصالحها القومية الضيقة لتحقيق مصلحة الأمة؟ هذه إشكالية لأنه كما نرى أي تقييم نجد أن تمسك الدول بمصالحها وسيادتها على حساب المصالح الجماعية هو أحد أسباب عدم القدرة على تسوية المنازعات؟ التعاون الثقافي والاقتصادي المأمول، كيف نحقق نوع من الاستجابة للتنوع والتعدد على صعيد الواقع ولكن في إطار الوحدة.

أسباب ومشاكل عدم فاعلية المؤسسات

استطيع أن أخص سريعاً ما قلته من أسباب ومشاكل عدم فاعلية المؤسسات على مستوياتها المختلفة وهذا من واقع الدراسات المختلفة التي أجريت على حالات محددة مثال: حالة خاصة بالتوجهات - تنازع التوجهات القومية والإقليمية مع التوجه الجماعي الإسلامي - تنازع التوجه للخارج المهيمن مع التوجه نحو العلاقات البينية الإسلامية على سبيل المثال هناك توجه متوسطي، توجه أطلنطي، توجه أسبوي على حساب التوجهات الجماعية العربية الإسلامية، صحيح تتم توجهات عربية جماعية إسلامية ومنظماتها لكن أحد أسباب عدم فاعليتها الاتجاه للأخر. القطرية والمصطلحية القومية الضيقة جداً، المصالح الوطنية السيادية على حساب الجماعية، تنافس الأدوار الإقليمية بين الأركان بدلاً من تنسيق الأركان كمصر وتركيا وإيران، السعودية وماليزيا، ينسقوا هناك تنافسات والخارجي يتدخل بقوة في تحويل هذه التنافسات أحياناً إلى حالة عداء مفتوح وعدم تنسيق وهذا كله ينعكس على عمل المؤسسات.

مجموعة أخرى من العوامل مهمة جداً هي فقدان الرابطة بين الرسمي والمدني فالمؤسسات الرسمية وهي تتحرك من أعلى بتصميمات من أعلى على الرغم من أن مشروعاتها تتجه إلى الأسفل ولكن ليس لأخذ وعطاء مع... الاتحاد الأوروبي أحد أسباب نجاحه أنه كسر هذا الفصل وأوجد هذه الرابطة لذلك منظمة المؤتمر الإسلامي بعد ما جاء د. أكمل الدين إحسان كأمين عام لها وضع يده على هذه النقطة ويجب أن تتحرك المؤسسة من أسفل لأعلى، ثم تنازع هذه التوجهات على مشروعات الإصلاح مما يرسخ ثنائية مفتعلة تحول دون تبلور تيار رئيسي يتفقوا على المقاصد على الأقل، مقاصد الإصلاح والتغيير في الأمة ويقوموا المؤسسات من أجل تنفيذ هذه المقاصد، هذه آفة كبيرة التداول موجود في كل العالم وفي كل المراحل التاريخية، والتوجهات متنوعة ومختلفة في كل الدول لكن أن يظل هناك استقطاب ثنائي بين طرفين لا يعرفان كيفية تداول السلطة ولا الاتفاق على الإصلاح فهذا ينعكس على عمل المؤسسات على اختلاف مستوياتها.

فيما يتصل بأنماط المؤسسات غير الرسمية وبالرغم من أنها من وجهة نظري أكثر أهمية من المؤسسات الرسمية في المرحلة الحالية لتفعيل مفهوم الأمة تعاني بدورها من الكثير من المشاكل وقد سبق وقلت أنني أقصد بالمؤسسات في الأمة ليست فقط مؤسسات الأمة ذات التوجهات الإسلامية ولكن كل المؤسسات أيًا كانت توجهاتها التي تعمل في نطاق الوطن أو الأوطان من أجل إصلاحه وتغييره إلى الأفضل أيًا كان توجهها لأنه يمكن أن نجد قواسم مشتركة كثيرة بين المشروعات الإصلاحية ذات التوجهات المختلفة إذا صلحت النوايا وكان هناك حرص وحذر في عدم المساس بالخطوط الحمراء من جانب الطرفين لأن الجميع يعيش

في وطن واحد ولا يمكن الادعاء أن لتوجه يعلو ويتغلب ويستأصل ويبعد الآخر تماماً لكن الأهم أن توجد الفرصة الموازية والمتساوية لكل التوجهات والمشروعات الفكرية والسياسية أن تتنافس وأن تتداول وأن تعمل لصالح الوطن جميعه هذه نقطة هامة، فبالنسبة للمؤسسات غير الرسمية أستطيع أن أقول أن هناك افتقاد للتنسيق والتعاون الفعال في عمل هذه المؤسسات الغير رسمية، وأعمالها تكون أحياناً موسمية أو شكلية وضعف الموارد البشرية والمادية اللازمة الشبكات البيئية مثلاً في مجال حقوق الإنسان، المرأة، في مجال مراكز البحوث.

شيء آخر مهم هو افتقاد المؤسسات غير الرسمية النوعية في الأمة للروابط مع مؤسسات مناظرة في الغرب تفهم قضايا العالم الإسلامي وتستطيع أن تساعد على حلها لأن ثنائية أننا في العالم الإسلامي عدو للعالم الغربي كله جملة واحدة أمر غير سليم لأن الغرب في جانب الرسمي قد تكون له سياسات معينة مرفوضة ولكن هناك قوة مجتمعية ومدنية ذات توجهات إنسانية ممكن أن نجد بيننا وبينها على صعيد المجالات المختلفة التعليم، والتربية، والمرأة، والمواطنة، وحقوق الإنسان قواسم مشتركة تجعلنا نستطيع أن نأخذ من خبراتها ونستطيع أن نقدم لها ما لدينا من منظومات قيم الإسلام.

مقترحات للتفعيل

أخيراً أصل إلى بعض المقترحات للتفعيل، قد تكون مقترحات عامه لكن هدفها الأساسي وهو محاولة تجاوز منطق الثنائيات الذي يحكم تفكيرنا وعملنا دائماً والذي لا يعكس رؤية حضارية إسلامية وسطية... مؤسسات الأمة ليست هي المؤسسات الرسمية فقط كذلك المؤسسات البيئية للعالم الإسلامي ليست هي مؤسسات الأمة فحسب فمؤسسات الأمة ليست هي المؤسسات الرسمية الجماعية الشاملة فقط لكن أيضاً النوعية. المؤسسات في الأمة ليست فقط ذات التوجه الإسلامي في المشروع النهضوي الحضاري ولكن كل من يوجد على أرض الوطن ويعمل لصالحه هو من المؤسسات التي يجب أن تحظى بالتقدير.

مؤسسات الأمة ليست مؤسسات الدول فقط أو شعوبها لكن أيضاً هي مؤسسات المسلمين وفي أي مكان في العالم ليسوا في نطاق دولة إسلامية.

المجموعة الثانية من المقترحات ضرورة الوعي بالتأثير الخارجي ودرجته ونوعيته، ضرورة الوعي بكيفية توظيف هذا الخارجي للديني والثقافي والحضاري لخدمة السياسي في استراتيجيته تجاهنا بدرجة كبيرة تفوق ما كان من قبل. والأمر الذي يجعلنا نتساءل لماذا نحن ونحن ندير مؤسساتنا ندعى ضرورة الفصل بين الديني والمدني والسياسي والمجتمعي والاقتصادي والأهم هو نمط العلاقة.

المجموعة الثالثة من الاقتراحات، هو ضرورة التغلب على قصور الموارد البشرية باستخدام التنسيق الفعال بين أصحاب الأنشطة المتناظرة في المجالات الواحدة. ومما لا شك فيه أن أساليب الاتصال الحديثة والتواصل من خلال شبكات المعلومات تجعلنا على علم دعم ومعرفة بما يقوم به الآخرين، وعلى كل مؤسسة أن يكون لها موقعها الفعال النشط على شبكة المعلومات للتعريف بنفسها ولإيجاد روابط بينها وبين نظرائها في نفس المجال.

- ضرورة الانفتاح على الخارج انطلاقاً من احتياجات الداخلي والبيئي.
- ضرورة الاهتمام بمؤسسات القوة الصلبة وليس مؤسسات القوة الرخوة... أين البحوث العلمية؟ أين المؤسسات البنينة في مجال الصناعات؟ أين المؤسسات البنينة في المجال العسكري الأمني؟.

وأخيراً: كيف يجب أن نفكر ونجتهد لتتحول الرابطة العقيدية التي تجمع الأمة وتجمع دول العالم الإسلامي إلي مصالح ملموسة للخروج من إيثار القيمي المثالي المجرد المرتبط في ذهن البعض بكل ما هو أممي إلي دائرة خلق المصالح وإنشاء هذه المصالح وحمايتها وتوزيعها، وهي المصالح المرتبطة في الذهن بكل ما هو وطني فقط وعلى اعتبار أن كل ما هو خارج الوطني ليس بالضرورة في صالح هذا الوطني، وهذا مفهوم ضيق عن المصلحة الوطنية ثبت بالتجربة العملية أنه ليس في صالح مصر علي سبيل المثال عندما انفصلت عن دائرتها العربية.

كيف يجب أن نولد - فالمشكلة ليست فقط في البيئة المحيطة - بل في الثقافة الموجودة التي تعمل ضد الجماعية وتلتزم الفردية سبيلاً وحيداً لها - أسلوب العمل الحرفي مفقود تماماً في المنظمات الإسلامية، على العكس من ذلك المؤسسات في الغرب. كيف نولد العقلية البرمجية المنهجية الإجرائية الإدارية المنظمة وليس الكلام المرسل عن النوايا والأهداف، فالتراكم والإنجاز والتفعيل لا يتحقق بالنوايا مهما صلحت، وبالإيمان مهما خلص، ولكن يجب أن يتحول إلي عمل مخطط منظم، سواء على مستوى المؤسسات الجماعية الرسمية أو على مستوى المؤسسات التي تجمع بين عدة أفراد.

((أقول قولي هذا واستغفر الله لي ولكم))

حوار حول الورقة

أ.د. عبد الرحمن النقيب:-

بسم الله الرحمن الرحيم... عندما اختار مركز الدراسات المعرفية موضوع المؤسسة كمحور تدور حوله موضوع الكتاب كان في ذهننا أيضاً أن نؤكد على الاختلاف بين روح المؤسسة في المنظور الإسلامي وروح المؤسسة في المناظير الأخرى، المؤسسة في الروح الإسلامية تظل موجودة حتى وأن سقطت بعض مظاهرها، علي سبيل المثال أن مؤسسة الأمة ما تزال قائمة رغم سقوط بعض مؤسساتها الشكلية بدليل أنه إذا التقينا في أي لقاء إسلامي فستجد فعلاً هناك وحدة إسلامية قوية، أيضاً اعتقد أن مؤسسة المسجد أو الوقف أو الحج أو حتى مؤسسة المدرسة والعلاقة البيئية التي كانت بين الأستاذ والطالب وبين شجرة المعرفة والعلاقة بين العلم والله كل هذه الأشياء خصوصية تحتاج منا إلى بعض الحفر والتجلية ولولا ذلك لضاعت الأمة تماماً، فروح المؤسسة تظل باقية وما نريده بالفعل هو أن تغذي حقيقة الروح التي كانت تحرك تلك المؤسسات أي كأن ما أشار إليه المحاضرين معاً، عملية الانتقال من الفردي إلي الجماعي كما كنا لأن الأصل فينا لأننا أصحاب دعوة جماعية لا فردية ولو استطعنا أن نحرك هذا الشعور ونعيد تفسير الدين والثقافة الدينية إلى وضعها الأصل كما يري القرآن الكريم أعتقد أن المؤسسة عندنا ستكون مبهرة ومنجزة و هذا هو الجهد الذي ينبغي أن نحاوله في السنوات القادمة بأذن الله...شكراً..

أ.د. سيف الدين عبد الفتاح:-

بسم الله الرحمن الرحيم {رَبِّنَا لَا تَوَخَّذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا} شكراً للدكتورة نادية على هذه الورقة القيمة، ولا ننسى أن نشير في هذا المقام أن هذا الدين ولد مؤسسياً ونشيراً إلي أوار هامة جداً لمؤسسات قامت في تاريخ الأمة مثل الأزهر، و جامعة القرويين و كذلك مؤسسات الزكاة و الوقف.. أريد أن أؤكد في البداية أن هذه المؤسسة وهي مؤسسة مركز الدراسات المعرفية من المؤسسات التي قامت بدور مهم في تأسيس المسائل التي تتعلق بالفكر والمعرفة والعلم وأود أيضاً أن أقول أنه ليس لمثلي أن يعقب علي أستاذته فليس ذلك بتعقيب ولكنه ربما يكون تأليف معها كما تعودت دائماً وأنا أشكرها شكراً جزيلاً علي ذلك، الأمر المهم في هذا المقام يتعلق بالبعد المؤسسي وأنا هنا أريد أن أتوقف عند نقطتين: النقطة التي تتعلق بكيف أن الفروض الكفائية يمكن أن تشكل مدخلاً غاية في الأهمية لتأسيس المؤسسات الجماعية ذات الهم والاهتمام العام هذه المسألة غاية في الأهمية ولكن للأسف الشديد أن هذه الفروض الكفائية قد اتُخذت بشكل معين أدى إلي إجهاضها وتفرغها من مضمونها وعدم تفعيلها في إطار الوعي الإسلامي الذي يمكن أن يؤصل مؤسسات تتعلق بهذه الأمة، فكرة

الفروض الكفائية التي تقوم على هذا الأصل الأصيل والذي يتكامل مع فكرة الفروض، ففروض الأعيان من المسائل المهمة في هذا المقام ومن المهم أن أؤكد أن فكرة فروض الكفاية لا تتعلق بذلك التعريف الذي أشتهر في كتب الفقه نظراً للمثال الذي ضرب على هذه الأمور فالمثال الذي ضرب في كتب الفقه دائماً كان يتعلق بصلاة الجنازة على الميت ولكن نريد فقهاً للأحياء والعمران والمسألة التي تتعلق بأصول لهذا الفقه الحضاري ومن ثم هذه الفروض الكفائية تتعلق بثلاثة أمور: كفاية عدد، وكفاية غرض وكفاية أهلية.. وهنا وجب علينا أن نتحدث عن معني المؤسسة بمثل هذه الأمور الثلاث لأن كثير من مؤسسات يمكن أن يحملها من ليس بكفاء ولا مؤهل، مؤسساتنا تحمل عناصر مجاملة شديدة الخطورة يمكن أن تقسد العمل الذي نقوم عليه ونؤسس له، مؤسساتنا يمكن أن تقوم بأدوار هامشية ولا تقوم بالأدوار الحقيقية والجوهرية التي يجب أن تقوم عليها.

أما الأمر الثاني فهو ما يتعلق بمعني الإجرائية والمؤسسية وهنا من الأهمية بمكان أن نؤكد على ذلك الوصل والاتصال والصلة ما بين الأمر الذي يتعلق بالقيمة والمؤسسة والإجراء ويبدو أن الأمر قد فقد حلقات الوقت والنظم ما بين هذه العمليات الثلاث التي تتعلق بالقيمة وكيف تتحول إلي مؤسسات، والمؤسسات وكيف تتحول إلي إجراءات وقواعد، وهنا من الأهمية بمكان أن نذكر أن صحابة رسول الله ﷺ كانوا يؤكدون أننا كنا نحفظ الآية والآيتين ونعمل بهما هذه الإجرائية التي تتعلق بالعمل المستمر إنما يؤكد على هذه المعاني التي نحن فيها. وكان من الأهم في هذا الإطار أن نستند إلي حديث نبوي يؤكد على هذا المعني الذي يتعلق بالديمومة والاستمرارية التي هي أصل من أصول المؤسسة "أحب الأعمال إلي الله أدومها وإن قل" هذه هي الأمور التي تتعلق بالمعني المؤسسي التي أردت أن أتحدث عنها.

أما المسألة الثانية التي أريد أن أتحدث عنها هو التكافؤ بين التحدي والمؤسسة هذا التكافؤ بين التحدي والمؤسسة مسألة غاية في الأهمية، هل نحن مستعدون لمواجهة التحديات التي تتراكم على هذه الأمة وتركت بلا حل فترة طويلة فتراكمت فتحولت من معضلات ومشكلات إلي أزمات وإلي أزمات بنيانية وهيكلية في كيان الأمة أضعفها وأنهكها لا شك أن هذه المسألة تحتاج منا بعض التوقف والعمل البحثي الذي يتعلق بالتكافؤ بين التحدي الذي يتعلق والمؤسسات التي يمكن إلا تكافؤ هذه التحديات التي تراكمت على هذه الأمة ومن هنا أعجبتني عبارة غاية في الأهمية استندت إليها أ.د. نادية مصطفى، حينما قالت: إنه من المهم أن نتحدث عن العلاقة بين درجة المؤسسة وإدارة التحديات هذه فكرة غاية في الأهمية ويجب أن تصطلح لها الفرق البحثية حتى يمكن أن نؤكد على هذا المعني الذي يصل ما بين أمرين أن الإرادة لا بد وأن تكون موصولة بالإدارة غير أن الأمر دائماً في عالم المسلمين أو غالباً

كان إما إرادة بلا إدارة وإما إدارة بلا إرادة، وهذه هي المشكلة الخطيرة التي نجابهها، وإما أمر لا يرتبط لا بإرادة ولا بإدارة وهذه هي المشاكل التي تطرأ على الأمة في هذا الأمر...
المسألة الرابعة التي تتعلق بهذا الموضوع هي ما يتعلق بتدويل الأزمات وإعطاء أزمنا لغيرنا هذه المسألة تحتاج منا الكثير من التنبؤ في هذا السياق نحن في وقت من الأوقات عند غزو العراق للكويت خرج مجموعة من الصحفيين يتحدثون عن وهم أسمه الحل العربي فصار ذلك وهماً فحينما ننظر إلي إسرائيل في عملها طيلة هذه السنوات المائتين حينما احتقلت بمرور مائتي عام على تأسيس مؤتمرها السكسوني الأول لا بد وأن نري كيف تحولت مستحيلات إسرائيل إلي إمكانات وكيف تحولت إمكاناتنا إلي مستحيلات.. وشكراً.

أ.د. صلاح عبد السميع:

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلي آله و صحبه صلاة موصولة إلي يوم الدين، كل شكري وتقديري إلي أ.د / نادية مصطفى، أ.د. رفعت، و سعادتني بالغة أن أدرج ضمن من يعقب على هذه الورقة الهامة جداً، أ.د / سيف، أ.د / عبد الرحمن سبكاني و كأن هناك حوار عقلي تتسارع فيه الأفكار وتتسابق فسبقتني أ.د / سيف لكي يربط كعادته دائماً بين أزمة الإرادة وأزمة الإدارة وهذا ما أردت أن أعقب عليه ضمن محور هام جداً يهم كل أسرة ومواطن علي مستوى الأمة وعلى مستوى عالمنا العربي والإسلامي هو قضية التعليم، هذا الفصام الذي حدث بين مؤسسة التعليم سواء كانت مؤسسة رسمية أو مؤسسة التعليم بشكلها وبهيئتها الأهلية كما أشارت أ.د / نادية عندما عممت آلية المؤسسات بأنها ليست فقط الرسمية وإنما كل المؤسسات أياً ما كان نوعها و أياً ما كان دورها على مستوى الأمة أو حتى على مستوى ما هو خارج الأمة.. التعليم وهذا هو تعقيبي وتعليقي في عالمنا العربي يعاني من أزمة إدارة و أزمة إرادة. أما في الإدارة فعلي المستوي المحلي نجد أنه يُختزل في شخص واحد فقط وهو الذي ينبو عن المؤسسة التعليمية أو المدرسة وهو المدير فلا صلاحية إلا صلاحية المدير، أما باقي أعضاء الفريق كمنظومة جماعية أردت هذه المحاضرة أن تؤكد عليها كسبيل من سبل إصلاح هذه الأمة ومن سبل المشروع الحضاري للنهوض بهذه الأمة إذا أسقطناه علي باقي المؤسسات في عالمنا الإسلامي نجد أنه في الواقع التعليمي وواقع التعليم الذي نعاني منه الآن هو هذه المسألة التي في غاية الخطورة وهو اختزال دور المؤسسة التعليمية في دور شخص واحد وإذا ما علقنا هذا الأمر في إطاره المركزي نجد أن الشخص المنوط به الاهتمام بوضع السياسة التعليمية والتخطيط هو شخص الوزارة متمثلة في شخص واحد وإن بدا أمام الناس أن العمل جماعي في صورة مؤتمرات تعقد هنا وهناك إلا أنها تصب في النهاية في صورة مقررات ومناهج مهمشة لا

تخاطب في واقع المجتمعات التي تعاشه... وإنما تحاكي الآخر وكأن هذا الخطاب التبعي الذي تحدثت عنه د. نادية إما أن تكون تابعاً ولا تحاول أن تحاكي نفسك وأن تأتي بحل الأزمة ممن يعايش هذه الأزمة هذه إشكالية أخرى في واقعنا التعليمي.

يبقى الأمر الآخر وهو الفصام و هذا الفصام المصطنع بين الأسرة كمؤسسة في غاية الأهمية و كلبنة في غاية الخطورة و بين الواقع التعليمي الذي نعاشه، لماذا خاصمت المدرسة الأسرة و لماذا أدعت المدرسة أنها تسعى لصالح الأسرة؟ وفي نفس الوقت فقدت الأسرة كل علاقتها بالمؤسسة التعليمية ولم يبق رابط يربط هذه المؤسسة التي بها تنهض هذه الأمة إلا شعار ما يسمى بدروس خصوصية أو مسألة حفظ مقرر ما وابتعدت التربية تماماً ولم تعد المؤسسة التعليمية تمارس دورها التربوي وإنما بقي ما يسمى بالدور التعليمي وفي أدنى مستوياته وهو مستوي حفظ المقررات، هذا عيب في غاية الخطورة تعاني منه هذه الأمة ويعاني منه الآباء في كل مكان في وطننا الأصغر أو في وطننا الذي نحاكه، بل إذا عممت الأمر على مستوي الوطن العربي ستجد بما يسمى بموسم الامتحانات وموسم استرجاع المعلومات وغيرها، أين التربية، أين بناء الفكر، أين محاولة تقليد الآخر بما يقوم به من ممارسات فكرية و ممارسات وجدانية ومن ممارسات أدائية هذا الحوار ثلاثي هام جداً الذي ينبغي أن نصنع به أبنائنا أبناء هذا الجيل، كيف أعم لديه المعرفة؟ كيف أوصل لديه الوجدان؟ كيف أعمق لديه الإطار المهاري؟ هذا هو خلاصة ما أردت الأمة أن تحاكيه.

إذا ابتعدت الأمة عن هذا الأمر في إطار التعليم لن ينهض التعليم سواء العام أو الجامعي وهذه إشكالية أخرى ينبغي علي المؤسسات التي تتبني هذه الرؤية في الواقع التعليمي أن تسعى إليها جاهدة وخلاصة القول أن أ. د. نادية طافت بنا بواقع ما نعاشه وطرح رؤية شاملة و كلية كيف لا نكون نحن عندما نخاطب أنفسنا وكأن المرض مسيطر علينا وإنما نبحت عن سبل العلاج قد نبحت عنه لدي الآخر إذا توافر لديه ولا ننغلق تحت مظلة أن هذا الآخر غير مرغوب فيه على الإطلاق وهذه حقيقة وأمر ينبغي أن ندرسه جيداً وينبغي أن ندرس نفسك جيداً وأن تبحت عما لديه وتأخذ منه وأظن أن هذه هي فكرة المنهجية في إطارها الواسطي.. شكراً جزيلاً...

أ. عبد الله محروس:

بسم الله الرحمن الرحيم: ما هو مصدر المعرفة لدينا؟ لا بد من البحث في مصدر المعرفة هل هو الدراسات الوضعية الغربية أم الشريعة الإسلامية الغراء؟ لنا في رسول الله صلى الله عليه وسلم قدوة في بناء الأفراد في مكة فتوجه الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية الدعوة إلي بناء الفرد المسلم.. تم بناء اللبنة في هذا البناء وبعده أنتقل الرسول صلى

الله عليه وسلم إلى المدينة فأصبحت جماعة المؤمنين، وكما حدثتنا أستاذتنا الفاضلة الآن يوجد تفوق أو فردية أو ذاتية في توجهات المسلمين، يجب أن يتم العمل من خلال بناء جماعي، هذا البناء الجماعي قد نحارب أو نواجه فيه ونلمس هذا من خلال غلق المساجد بمجرد الانتهاء من أداء الصلاة، فالمسجد نحن نعلم دوره كمؤسسة في الدولة الإسلامية، كانت تعقد فيه الألوية، كان الرسول صلي الله عليه وسلم يقابل فيه الوفود، كان يعلن فيه انتصار جيش المسلمين فكان المسجد هو المحور في هذا النظام المؤسسي في الدولة الإسلامية.. بعد المسجد ظهرت مؤسسات تعليمية أخرى بعد أتساع الدولة الإسلامية حيث ظهرت المؤسسات الاجتماعية كالمشافي وما شابه، حتى أن السجون كانت مؤسسات اجتماعية حيث كان يقدم للمساجين الجراية والمرتببات فكان هدفها الإصلاح وهذا ما أردت أن أشير إليه أن العمل الإسلامي لابد وأن يكون من خلال جماعة. وشكراً....

الشيخ عماد:

لاحظت أن مجتمعاتنا لا تحسن العمل إلا بطريقة فردية فهل ممكن في الوقت القريب أن يتم تحويل في الشخصية الإسلامية من العمل بطريقة فردية إلي إحسان العمل في فريق؟

أ.د. نادية مصطفى:-

الحوارات أكدت المقترح الشامل الذي حاولت أن أدخل به وهو البيئي فالبيئي ليس كذلك فحسب وإنما هو متصل بالداخلي والخارجي فمعظم التعليقات دارت عن الداخلي وليس عن البيئي عبر الحدود والقوميات والأقاليم هذا كان المقصود وقد سجلت عدة نقاط بداية من تعليق د. رفعت أعتقد أن الموضوع ليس مشروعات بحثية ورسائل أخرى، ربما تكون هناك حاجة لمشروعات بحثية ورسائل لوضع تصورات عن كيفية تحقيق الإجراءات والعملية فلا نريد مشروعات ورسائل أخرى لنتحدث في أمور أستفاض فيها البحث (الإجراءات والقواعد لترجمة القيم) وهذا ما قاله د. عبد الرحمن حينما قال: نريد تغذية الروح التي تحرك هذه المؤسسات وما قاله أ. عبد الله بضرورة بناء الفرد المسلم لعلاج التفوق وما قاله الشيخ عماد من الفردي إلي إحسان العمل في فريق.. فهذا كله في نطاق الداخل نطاق الأسرة، الجماعة، فالجماعة الأوسع إلي أن نصل إلي أن نعبر الحدود وهذا يتطلب تفكير وهذا ما يجعلني أكرر السؤال: هل الموضوع عبارة عن محددات بيئية داخلية وخارجية تؤثر على فاعلية مؤسساتنا وتجعلها لا تنجز، الدول تتعارك، المصالح تتضارب، يتدخل الخارج، لا يوجد مال وبشر بشكل كافي لا توجد رؤية واضحة، أم أن هناك جانب ثقافي وسلوكي متصل بنا كمجتمعات، ماذا آلت إليه الجماعة فينا؟ فنحن نحسن الاصطفاف في الجامع ثم نخرج إلي الشارع فنجد

المصلي وقد ترك سيارته في مكان مخالف أو رمي ما في يده من قمامة علي الأرض.. هناك شيء خطأ فينا وإذا لم يتم إصلاحه لن ننجح، هناك مكون أساسي سلوكي وثقافي وليست فقط محددات محيطية عندما ذكر أ. عبد الله أن المساجد تغلق بعد الصلاة، المساجد لم تغلق بعد الصلاة من تلقاء نفسها بل النظام المحيط هو الذي أدى إلي ذلك وهناك قيود كثيرة على كيفية تحديد دور المسجد، فهنا أثر المحدد البيئي.. هناك سبل للخروج علي ذلك.. نأخذ تركيا كمثال، هناك لا يدرسون القرآن والحديث في المدارس بسبب الحكم العلماني لكن حدث تحايل على ذلك دون اصطدام مباشر مع النظام وهذا الأمر كان يتم بطرق أخرى لا بد وأن نفكر ماذا لدينا من بدائل، لدينا جمعيات أهلية، هناك إبداع في التفكير وفي الحركة ليس من الضروري التحجر وبالتالي نصل إلي الخطاب الديني والوازع الديني. كيف يعمل الإنسان هذا مهم لكن الأهم لا أن يعطي له الوازع لكي يعمل ولكن يجب أن يتعلم كيف يعمل وعليه ما مصدر المعرفة الشرعية أم الغرب؟ الحكمة ضالة المؤمن، فالشريعة مصدر لأمر معينة لكن إذا كان لدى آخر أساليب عملية وإجرائية وإدارية أعرف بها كيفية الإدارة والتدريب فلنأخذ بها والأهم أن نلبس هذه الأساليب الثوب القيمي وأفعل من خلاله بحيث أكسر هذا الانقسام ما بين القيمي والإجرائي للعملياتي، أظن أعلم الأولاد قيم ووازع وأصل إلي أن الأولاد والكبار ليس لديهم منهج للتفكير أو إدارة ليومهم وهذا على كل المستويات فهذه نقطة هامة...

النقطة الأخرى لا بد من التمييز بين مؤسسات الأمة نتكلم عن المسجد، الأزهر، الحركات الصوفية، الأوقاف ثم نتكلم عن المؤسسات في الأمة، قد يكون هناك مؤسسات أخرى وهنا قضية كان يتكلم عنها دائماً المستشار/ طارق البشري... وهي في التبدل والتحديث كيف استبدلت مؤسسات الأمة بمؤسسات جديدة فلم يحدث التحديث لكن ما حصل أن مؤسسات الأمة قد حاق بها ضعف وتآكل فمثلاً كل ما يثار حول الأزهر وأهميته كجامعة إسلامية لا أحد ينكره ودورها في دعم ونشر العلوم الإسلامية في العالم العربي وفي مصر والعالم الإسلامي عبر التاريخ لكن ماذا تعاني كجامعة ومؤسسة من المثالب وصعاب وحاجة إلي تحديث حتى تكون كما قال د. سيف التكافؤ بين التحدي والمؤسسة فتراكمت المعضلات على مؤسسة الأزهر لتتحول إلي أزمات فهل، هذا يعني أن نلغيه؟ كلا لكن ندرس كيف تعالج لتفعل دورها في الداخل والخارج أيضاً هذه هي القضية، نفس الشيء في الكلام عن الصوفية، الصورة السائدة المشوهة أن الصوفية صور سلبية لكن أين دور الصوفية التاريخي في الجهاد، في نشر الإسلام؟ لكن الأخطر الآن هو كيف ينظر من الخارج إلي الصوفية كمقابل للإسلام السياسي؟ يضربون الأخوان بالحركات الصوفية... في الحقيقة هناك مؤتمر لنا مع المعهد "الأمة وأزمة الثقافة والتنمية" وكانت هناك دراسة متميزة جداً للدكتور/ عمار على حسن، عن "الصوفية وتوظيفها السياسي الراهن من الخارج"... فهناك فارق بين الصوفية كمؤسسة من مؤسسات

الأمة، ماذا كانت وكيف أصبحت؟ وماذا نريد أن نحقق من أجلها؟ وبين دورها كمؤسسة لها دور في الداخل ودورها كمؤسسة ذات دور بيني.. جماعات التبليغ والدعوة التي حفظت العقيدة في الهند وباكستان في المحيط الهندي الوثني الكبير كاستجابة رشيدة تركز فقط على ما يتصل بالعقيدة في هذا الإطار الزمني والمكاني، هل تؤخذ لتنتشر في أوروبا؟ النوراسية في تركيا وكيف حمت إسلام المجتمع ومن الممكن أن ينظر إليها الآن بأنها باتجاهاتها الحوارية التسامحية (امتدادتها) والدعوة إلي نذب العنف... لا يصلح هذا الكلام خارج تركيا في كل زمان ومكان... فالنقطة كيف أدت مؤسسات الأمة في بداية تطورها وكيف تطور دورها وما حال دورها الآن وما هي الحاجة لتطويره في ظل التحديات الموجودة أمام الأمة الآن لتفعلها والنظر في المؤسسات الأخرى التي يمكن أن تقوم إلي جوارها وتحسن صنعاً أو تضيف وتراكم على ما كان لمؤسسات الأمة؟. نريد أن نوسع الذهن بصورة أكثر...

نقطة أخيرة... أود أن أشير إليها د. عبد الرحمن عندما قال: التحرك من الفردي إلى الجماعي أنا أريد التحرك من الفردي إلي الجماعي الإنساني والإسلامي العالمي... فالمؤسسات البنينة في العالم الإسلامي لن تستطيع أن تتجج بفاعلية في مواجهة تحديات الأمة حالياً على صعيد العالم دون أن يكون لها امتدادات تقدم بها أيضاً أن حلولها ليست للمسلمين فقط بل للإنسانية كلها حتى تسقط هذه الصورة عنا وهي أننا انعزاليين ولسنا إنسانيين وحقوقيين لأننا نركز فقط على المسلمين هذه نقطة هامة جداً في ظل حالة العالم الآن ونظرتة للمسلمين لذلك دائماً ما أقول أنه نحن (الأمة الإسلامية) في العالم وليس خارجه، (أمتي في العالم).

دعيت في مؤتمر الكويت عن المرأة والوقف وتغيير دور المرأة وتكلمنا كثيراً ثم في النهاية أفردوا لنا جلسة مغلقة مع الدكتورة سعاد صالح فسألت ولماذا الجلسة مغلقة فأخبرونا أنه لكي نتكلم السيدات فيها بحرية فلما تكلمت السيدات تكلمن بما لا يفيد. فدعونا من الكلام الفارغ من محتواه فلنلبس السيدة دبله أو لا فليست هذه بالشيء المفيد فلتعمل المرأة وتصلح واقعها وتربي أولادها أفضل من إضاعة وقتها في السؤال عن الدبله.

بالنسبة لما قاله د. صلاح: في الحقيقة التعليم مهم جداً هو تكلم عنه ببعده الداخلي وأنا أتكلم عن المؤسسات البنينة وعلى الخارج أريد أن أقول أن قضية التعليم لم تعد قضية داخلية، الأسرة ومؤسساتنا التي تعلم بالداخل، أنا لا أريد أن نتحدث عن الجزئيات الصغيرة طالما أننا نتكلم عن المؤسسات البنينة فإذا لم نتخل عن الأعذار فلن ننقدم، ابدأ بنفسك وأقصد أن التعليم لم يعد قضية داخلية فالتعليم قضية عالمية "في مصر"، مؤسسة الفكر العربي في بيروت تعقد بعد شهرين المؤتمر الثالث للتربية والتعليم في الوطن العربي أحد الجلسات فيه اسمه "العولمة والتعليم" ونحن عندما عقدنا مؤتمر منذ ثلاث سنوات عن تطوير التعليم العالي في مصر كان

هناك عدة جلسات عن العولمة والتعليم والعالم كله يتكلم عن تأثير العولمة على التعليم (التعليم عن بعد، الجامعات المفتوحة وفروع الجامعات الأجنبية على النت) هذه قضية خطيرة جداً، ماذا تفعل مؤسساتنا البيئية في العالم الإسلامي لأمرين:-

١ - أنها تدعم التعاون بين الدول الإسلامية على صعيد التعليم. الاتحاد الأوربي حيث نشأ وأنضم شرق أوربا لغربها تم عمل مشروع كبير جداً عن برامج التعليم يريدون أن يوحدوا وينسقوا بين برامج التعليم لأن الناس لن يكونوا يد واحدة إلا إذا تم توحيد التعليم.. أما نحن قمنا في جامعة القاهرة بتطوير التعليم كان الخارج هو مصدر التطوير فكان في كلية الاقتصاد ماجستير الدراسات الأوربية المتوسطة لكي ندعم العلاقة بيننا وبين فرنسا وأسبانيا، وطلبنا منهم (وهذه منحة من الاتحاد الأوربي) مساعدتنا لعمل برامج تعليم مع جامعات عربية فكان ردهم أن أصعب شيء هو الدخول في تعاون بين الدول العربية بعضها البعض لن تحصل علي شيء والكلام به جزء من الواقع...

٢ - التعليم لم يعد قضية داخلية، الآن التعليم الوطني في مصر لم يعد يرضي كثيرين فأصبح هناك تعليم أجنبي ثم تعليم دولي فأصبح الطلبة في مصر فئات وطبقية جديدة في التعليم يقترن بها طبقية في المسكن والعمل وأماكن التسلية والمشكلة إنها ليست طبقية داخلية بل مرتبطة بالخارج وسنة الله في كونه أن يكون الناس درجات لكن المشكلة أن تكون مرتبط بالخارج في هذا التقسيم، فهذه نقطة مهمة يجب إضافتها ونحن نفكر في التعليم و مؤسساته طالما نحن نتكلم عن المؤسسات البيئية.

وأخيراً: أقول إن الباحثين في العلوم السياسية في كلية الاقتصاد وأن كانت أسست أو دشنت أو تراكت على توجه معين في الدراسة فهذا لم يكن بانعزال عن مستجدات ومنجزات العلم في الغرب وهذه نقطة هامة في مجال العلوم الاجتماعية والإدارية والإنسانية (تطوير منظورات حضارية إسلامية) لهذه العلوم لا يكون بمعزل عن فهم ونقد ما يجري في الغرب والاستفادة بكل ما يمكن الاستفادة منه وربما كان هذا دور المعهد العالمي للفكر الإسلامي أساساً ومركز الدراسات المعرفية والتعامل معهم وفر بيئة مناسبة في هذا الأمر ابتداءً من أ. د/ طه جابر علواني، أ. د / عبد الحميد أبو سليمان، أ.د. رفعت، أ.د. عبد الرحمن....

ونأمل لهم كل التوفيق وأن يستمر التعاون بين العلوم الاجتماعية كلها (التربية والاقتصاد والعلوم السياسية).

((و كل عام وحضراتكم بخير،،،))